واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (2003)

وسبل معالجتها

مدرس مساعد مي حمودي عبدالله الشمري

المعهد الطبي التقني / المنصور

المستخلص :.

يهدف البحث الى معرفة السبل والوسائل التي تستخدم في معالجة البطالة والحد من مخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والامنية للبطالة في المجتمع لذلك تم التعرف على مفهوم البطالة وأنواعها وأسباب تفشيها واستمرارها ، كما تطلب الامر عرض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الناجمة والمترتبة على تفشي البطالة في المجتمع، كذلك تم عرض حجم السكان وأعداد والنسب المئوية للسكان النشطين والنسب المئوية للبطالة وحجم البطالة للمدة من عام 2003 – 2009 . حيث أظهرت الإحصائيات إن البطالة كانت في عام 2003 وتشكل نسبة 28.10%، وانخفضت إلى 26.80% عام 2004 حتى وصلت إلى 15.34% في عام 2008 . ولكن لاتزال اعداد العاطلين مرتفعة قياسا لمجموع السكان الكلي حيث كانت (3264079) عاطل في عام 2003 ، فيما بلغت (2571186) عاطل في عام 2008 . فضلا عن أعداد العمالة الناقصة ، وهي أعداد لا تزال كبيرة جدا ومؤثرة في المجتمع العراقي . وتم التوصل إلى بعض الاستنتاجات ووضع التوصيات الملائمة لها والتي نجدها ضرورية للحد من البطالة في العراق .

Abstract:-

The research aims to find out ways and means used in the treatment and reduce the risk of social , economic and security of unemployment in the community have been identified on the concept of unemployment and the types and causes of outbreak and continuity , which required it display the social ,economic and security effects and consequences of unemployment in the community ,as well as the display size population and the numbers and percentages of active population and the percentage of unemployment and the size of unemployment period 2003 to 2009 .Statistics showed unemployment was in 2003 by 28.10% , and decreased to 26.80% in 2004 ,reached 15.34% in 2008 . But still high numbers of unemployed compared to the total population , where the total (3,264,079) unemployed in 2003, while the (2,571,186) unemployed in 2008 2008.As well as the number of underemployment ،the numbers are still very large and influential in the Iraqi society .Was reached some conclusions and make appropriate recommendation , which we find it necessary to reduce unemployment in Iraq.

المقدمة :

تعد البطالة بأشكالها المختلفة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من الدول النامية والمتخلفة كما تعاني منها الدول المتقدمة مع الفارق في الأسباب والنتائج والحلول , فلا يمكن لأي بلد في العالم أن يحقق التوظيف الكامل لجميع أبنائه , وهذه المشكلة الخطيرة تقف وراؤها أسباب متعددة داخلية وخارجية، ولكن أهم تلك الأسباب هو ارتفاع نسبة الأمية وتدني المستوى التعليمي والصحي وتخلف برامج التدريب والتأهيل وضعف النشاط الاقتصادي وعدم قدرة الاقتصاد الوطني من استيعاب اكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة

الوطنية . كما إن عدم الاستقرار السياسي وتناقض برامج التنمية الاقتصادية المتبناه مما أدى ذلك إلى التخبط العشوائي في إدارة الاقتصاد الوطني , اضافة الى تدمير معظم مقومات الاقتصاد العراقي بسبب الاحتلال ادى الى توقف النشاط الاقتصادي في اغلب القطاعات الاقتصادية مما فاقم المشكلة , كما إن تبني اقتصاد السوق وما دعت إليه البرامج الحكومية في الوقت الحاضر من خصخصة الاقتصاد الوطني بدون دراسة علمية لما قد يخلقه من تغييرات هيكلية في الاقتصاد ككل قد لا تصب في مصلحة الوطن لكونها مفروضة من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما قد يحتاج إلى تروي وعقلانية ودراسات معمقة . فضلا عن النمو السكاني المرتفع الذي يتصف به العراق وضعف القطاعات الإنتاجية , كان لتلك العوامل مجتمعة الدور في بروز ظاهرة البطالة وتفاقمها في العراق سنة بعد أخرى . وأصبح الجميع يتحدث عن خطورة هذه الظاهرة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية .

المبحث الاول : الاطار العام للبحث

اولا : منهجية البحث

1 . مشكلة البحث : تتمركز مشكلة البحث في تفشي ظاهرة البطالة وتفاقمها سنة بعد أخرى وعدم وجود برامج جدية للحد منها ، خصوصا بعد 2003 .

2 . اهداف البحث :

ا– التعرف على واقع البطالة في العراق للفترة من 2003 –2009 .

ب– أسباب تفاقم البطالة في العراق .

ج – وضع الحلول المقترحة لتفادي الآثار الناجمة عن البطالة .

3. فرضية البحث : يقوم البحث على عده فرضيات هي :.

الفرضية الاولى HO1: ان النمو السكاني له تاثير في جانب العرض من الايدي العاملة العراقية والاجنبية الموجوده في السوق من خلال العلاقه الطردية بين حجم السكان ونسبة البطالة .

الفرضية الثانية HO2: ثبات نسبة البطالة في كل السنوات .

الفرضية الثالثة HO3: ان ظاهرة البطالة تتمثل بشريحه معينة من الموارد البشرية ذو الكفاءة المنخفضة .

الفرضية الرابعة HO4: انخفاض نسبة البطالة تدريجيا ..

الفرضية الخامسة HO5: لا توجد اي اثار ناتجة عن البطالة في المجتمع العراقي .

4 . اهمية البحث : ان البطالة تعتبر افه العصر الحاضر في الدول المتقدمة و الدول النامية وما تمر به معظم الدول من تغييرات سياسية كما حصل في العراق وازمات مالية عالمية كما حصل في الولايات المتحده الامريكية في 2008 ، ادت الى تسريح الكثير من الايدي العاملة في مختلف الدول مما ادى الى تفاقم هذة الظاهرة في كل دول العالم . لذا فعلى اصحاب القرار ان يطلعوا على الوضع العام للبطالة لوضع الحلول المناسبة عن طريق تفعيل قوانين العمل والتقاعد والاستثمار لما له تاثير كبير في معالجة على هذة المشكلة .

5 . وسائل جمع وتحليل البيانات :تم اعداد البحث باالاعتماد على :.

ا – المراجع العربية الاجنبية من كتب ومصادر ودوريات تناولت موضوع البحث للافاده منها في اعداد الاطار النظري .

ب – تصميم استمارة استبيان للعاطلين عن العمل .

ج – التحليل الاحصائي : تم اعتماد التكرارات والنسب المئوية ومعامل الارتباط البسيط بيرسون ونظام SPSS والاكسل .

6 . الحدود المكانية والزمانية

ا – الحدود الزمانية :. من (2003 ـ 2009)

ب – الحدود المكانية :. العراق .

7 . الدراسات السابقة :.

ا ـ دراسة (د.فلاح خلف الربيعي) الموسومه (سبل معالجه البطالة في العراق) {1}

اوضحت الدراسة وجود مرحلتين مر بها العراق وهي :.

المرحلة الاولى هي الفورة النفطية التي استغرقت عقدا كاملا هو عقد السبعينات من القرن العشرين .

المرحلة الثانية هي مرحلة الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي بدات في القرن العشرين ولحد الان التي ادت الى تفاقم ظاهرة البطالة ومعظمها بطالة هيكلية ناجمة عن تفاقم ظاهرة الاختلال في الهيكل الانتاجي كنتيجة لتوقف قطاعات الإنتاج الرئيسة وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الأنشطة الخدمية من ناحية والتحول في أنماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل من ناحية ثانية .

وقد توصلت الدراسة الى سبل معالجة البطالة اهمها :

1 – الاهتمام بالتعليم بصورة عامه والتعليم المهني والتقني بصورة خاصه .

2– خلق فرص العمل والتنسيق بين الوزارات في الطاقه الاستيعابية للايدي العاملة العراقية .

3 – فتح المجال امام القطاع الخاص .

4 – توحيد سلم الرواتب والاجور .

ب ـ دراسة (د.عمر احمد الراوي) الموسومه (دراسات في الاقتصاد العراقي) وتهدف الدراسة الى اسباب ارتفاع ظاهرة البطالة في العراق بعد عام 2003 وما حصل من قرارات لسلطة الائتلاف التي زادت من البطالة بصورة عالية من حل لبعض الدوائر((البطالة الاجبارية) . {2 }

وتوصلت الدراسة الى وجود طبقه نشطة غير فعالة (الايدي العاملة العاطلة) في المجتمع العراقي من كلا الجنسين وعلى كافه المستويات التعليمية (دراسات عليا وبكلوريوس و.....) وكذلك توقف المشاريع الخاصة .

(1) - الربيعي ، فلاح خلف ، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن / العدد 2254 ، سوريا ، 2008 ، ص 22 .

(2) الراوي ، د. احمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،الجامعة المستنصرية ، 2009 ، ص 17.

ثانيا : المصطلحات التي استخدمت في البحث :.

1 : مفهوم البطالة :

يختلف مفهوم البطالة من مجتمع لآخر باختلاف طبيعة ذلك المجتمع ومفاهيمه وتقاليده ونوعية العمل الذي يمتهنه , ففي حين لا يوجد معنى للبطالة في المجتمعات الريفية التقليدية والتي تمتهن الزراعة . إلا أن ازدهار الصناعة وما وفرته من تنوع في التخصص والتدريب وفرص العمل برزت مشكلة البطالة كظاهرة اقتصادية ملموسة, حيث عرفت منظمة العمل الدولية بان العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى . ولهذا فان تحديد معنى البطالة في أي مجتمع يتوقف على مدى إمكانية أي فرد في الحصول على فرصة عمل والذي يعتبر مؤشرا من مؤشرات الرفاه والتطور الاجتماعي . لهذا فان الاقتصادي الهندي امانياسين عرف البطالة بأنها (الحرمان الاجتماعي) وانه الغياب أو الافتقار إلى بعض الإمكانيات والقدرات الأساسية للانتقال والعمل .

ولا يقصد بهذا فقط ما يتمكن أو لا يتمكن الفرد من القيام به بل أيضا ما يقوم به أو لا يقوم به فعليا . الحرمان هنا بمعناه له جانبان الجانب الأول هو الاشتغال والرغبة فيه أو البحث عنه رغم عدم وجوده , والجانب الثاني هو عدم الرغبة في العمل وعدم البحث عنه وعدم وجوده . وعلى العموم فان البطالة بمفهومها العام هي مجموعة من الأفراد في سن العمل والقادرون على العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه . وقد حدد قانون العمل العراقي سن العمل بالحدود العمرية 15 – 63 سنة للذكور ، 15 – 55 سنة للإناث .

2: أنواع البطالة :

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي :

ا – البطالة الاحتكاكية : هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني . يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بفرص العمل المتاحة . وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال . ويمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق .
- التغيير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة , الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

ب – البطالة الهيكلية : هي بطالة جزئية بمعنى انه يقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد , يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في إقليم البلد الواحد . وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد نتيجة لاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة وظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة . وتعرف البطالة الهيكلية بأنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها , ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال . كما إنها تظهر بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.

ج – البطالة الدورية أو الموسمية : ينشا هذا النوع من البطالة نتيجة لركود قطاع الاعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل , كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة . تعادل البطالة الموسمية الفرق بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فان ذلك يعني بان عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة تساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل .

د – البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية : فالبطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة . أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع انه راغب وقادر على العمل عند مستوى الأجر السائد . كما حصل في العراق بعد عام 2003.

هـ – البطالة المقنعة : تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل , مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث إذا انسحبت من أماكن عملها فإنها لا تؤثر على حجم الإنتاج . وتختلف البطالة المقنعه في الدول النامية عن البطالة اللا ارادية الظاهرة الدول المتقدمة في عده وجوه منها :. a:.. تبعا لتقدم سوق العمل في الدول المتقدمة . b:. ان البطالة الظاهرية اللاارادية في المجتمعات الصناعية المتقدمة انما يعزى ظهورها الى مستوى الطلب الكلي الفعلي . c:. ليست ظاهرة البطالة المقنعه في الواقع الا شكلا من اشكال تطبيق قانون تناقص الغلة في القطاع الزراعي

و – البطالة الطبيعية : تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة , ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه أي إن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة, أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب . وعليه فان مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل كامل . وعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فان معدل البطالة السائد يكون اكبر أو اقل من معدل البطالة الطبيعي .{3}

ز – البطالة السلوكية (الاجتماعية) : وهي إن المجتمع قد لا يقبل ببعض المهن وفرص العمل بالرغم من توفرها ويفضل الفرد أن يبقى عاطلا دون أن يعمل بمثل هذه المهن , وينتشر هذا النوع من البطالة في المجتمعات التقليدية المتخلفة أو في المجتمعات المترفة , وهذا ما حدث في العراق منتصف السبعينات حيث زيادة الموازنة بشكل كبير وتوفرت فرص العمل وارتفع المستوى ألمعاشي , مما أدى إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية وبالأخص العربية منها حيث وصل عدد العمال العرب والأجانب إلى أكثر من 3 مليون عامل حتى منتصف الثمانينات .{4}

---

(3) - تيسشوري ، عبد الرحمن ، الحوار المتمدن العدد 1424/ المعهد الوطني للإدارة العامة ، سوريا ، 2006 ، ص12.

(4)- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة .

ك – توازن البطالة :. هناك تعادل بين العرض والطلب ، ولكن ليس من الضروري ان يكون هذا التوازن في مستوى تكون فيه الايدي العاملة مستخدمه ، بل قد يتحقق في مستوى ادنى يكون فية قسم من الايدي العاملة جاهزا وغير مستخدم وبالتالي يكون الوضع الاقتصادي في حالة توازن بطالة لا توازن استخدام كامل .{5}

لقد كانت فترة ما بين الحربين تتميز بانتشار البطالة حتى اصبحت وباء مستحكما وذلك بسبب قصور الطلب الكلي. وقد وصل عدد العاطلين الى اكثر من ربع القوى العاملة اثناء الكساد العظيم .اما فترة مابعد الحرب العالمية الثانية فانها تتميز بالعمالة الكاملة المستمرة ولم يرتفع عدد العاطلين عن 25% الا نادرا . ويرجع السبب في ذلك الى العوامل الاتية :.

اولا :. في السنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة كان هناك طلبا كبيرا على الايدي العاملة لاستخدامها في عملية البناء والتعمير واصلاح ما دمرته الحرب وكذلك لانتاج السلع الاستهلاكية التي حرمت اوربا منها لفترة طويلة لمواجهة الطلب المكبوت .

ثانيا :. في بداية الخمسينات قامت حرب كوريا (1950 . 1954) وترتب على ذلك توسع كبير من الانفاق من جانب الولايات المتحده بصفه خاصه . وقد ادى ذلك الى زياده النشاط الاقتصادي في اوربا بشكل كبير .

ثالثا :. التوسع الكبير في الانفاق العسكري وذلك لمواجهة الحرب البارده (Cold War) التي ظلت محتدمة بين الشرق والغرب حتى نهاية الثمانينات ، وقد ترتب على هذا الانفاق ان زاد الطلب على السلع والخدمات المختلفه بشكل كبير .

رابعا :. التوسع الكبير في الانفاق الحكومي غير العسكري . {6 }

وهذة الحالة تنطبق على العراق نتيجه للتغيير الحاصل بعد 2003 . (من وجهة نظر الباحث)

ثالثا . البطالة في بعض الدول الاجنبية والعربية

1 . البطالة في بعض الدول الاجنبية

لقد صاحب الانكماش الاقتصادي في الدول المتقدمة انخفاض مستوى التشغيل ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة الى اعلى مستوياتها . فقد ارتفع معدل البطالة في الدول المتقدمة من 5.8 % الى 8.1 % في عام 2009 ، اثر فقدان عدد كبير من العمال وظائفهم خلال الازمة . ويعد تفاقم البطالة مصدرا للقلق بان تتحول هذة البطالة المؤقته الى بطالة طويلة الاجل ، مما ينذر بازمات اقتصادية اخرى وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصاد السوق الناشئة الاخرى ، فقد بلغ معدل البطالة في الدول النامية الاسيويه ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق اوروبا ودول نصف الكرة الارضية الغربي ، ومعظم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ودول افريقيا جنوب

(5)- عجمية ، د. عبدالعزيز واخرون تطور الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971 ، ص278-279 .
(6) - عبدالكاظم ، د.عبدالكريم كامل ، النظم الاقتصادية المقارنه ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، 1988 –ص12

الصحراء ، وان كان بنسبة اقل مما سجلة في الدول المتقدمه . من 4.3% في عام 2008 الى انكماش بمعدل 1.8% في عام 2009 ، حيث يعزى ذلك الى انخفاض الاسعار العالمية للنفط والسلع الاولية الاخرى التي تصدرها بعض دول المجموعه جراء الركود في الاقتصاد العالمي ، كما احتلت امارة موناكو مرتبة التوازن بمستوى نسبة البطالة عام 2005 .{7}

اما في عام 2011 فقد تباينت النسب للبطالة في بعض دول العالم حيث كانت اعلى نسبة بطالة في اسبانيا حيث بلغت 20.9% ، اما سنغافورة فقد كانت اقل نسبة حيث بلغت 1.9% .والجدول (1) يوضح نسبة البطالة لبعض الدول الاجنبية للفترة من 2011/1/1 ولغاية 2011/6/1 .

جدول (1)

يوضح نسبة البطالة لبعض الدول الاجنبية للفترة من 2011/1/1 ولغاية 2011/6/1 .

ت	اسم الدولة	نسبة البطالة	ت	اسم الدولة	نسبة البطالة
1	اسبانيا	20,9	19	السويد	7,7
2	كرواتيا	19,3	20	روسيا /بريطانيا 7,6	
3	لتوانيا	16,3	21	بلكيوم	7,3
4	لاتانيا	16,2	22	فلبين/كندا	7,2
5	ايرلندا	14	23	رومانيا	7
6	استونيا	13’8	24	نيوزلندا	6,6
7	سلوفاكيا	13,3	25	برازيل	6,5
8	البرتغال	12,4	26	ماليتا	6,2
9	بلغاريا	11,2	27	اوروغواي	6,1
10	هنكاريا	10	28	المانيا	6
11	تركيا	9,9	29	استراليا	4,9
12	فرنسا	9,5	30	لوكسمبرج	4,5
13	الاتحاد الاوربي	9,3	31	نيثرلاند	4,2
14	بولندا	9,2	32	الصين	3,5
15	امريكا	9,1	33	النرويج	3,4
16	سلوفينيا	8,3	34	سنغافورة	1,9
17	ايطاليا	8,1			
18	فنلندا	7,8			

المصدر :. موقع –Wikipedia,the fre encyclopedia :http llen.wikipedia.orglwikilList– of–countries–by–unemployment–rate

(7) – www.un.org . ص 8–11.

2 : **البطالة في بعض الدول العربية :.** اوضح التقرير الخاص بالبطالة في العالم العربي ما ياتي :. «أن نسبة البطالة بالدول العربية بلغت نحو 15%، وأن عدد العاطلين عن العمل قد يبلغ 80 مليون شخص عام 2013»، أما مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، فقد قدّر في تقرير له نسبة البطالة في الدول العربية بين 15 و20%. وتتباين معدلات البطالة في الدول العربية في آسيا، عن الدول العربية في أفريقيا، حيث بلغت نسبة البطالة 16.1% في الدول العربية في أفريقيا، مقابل 13.8% في الدول العربية في آسيا. كما أظهرت معدلات البطالة تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية، فيما بلغت 1.7% في دولة الكويت، بلغت 50% في جيبوتي. وكانت نسبة البطالة، و7.5% في سلطنة عمان. فيما ارتفع معدل البطالة في بعض الدول العربية في أفريقيا مثل ليبيا الى 10%، ومصر 10.7%، وتونس 14.2%، والعراق29%. {8}

مخطط (1) يوضح تطور عدد السكان في الوطن العربي

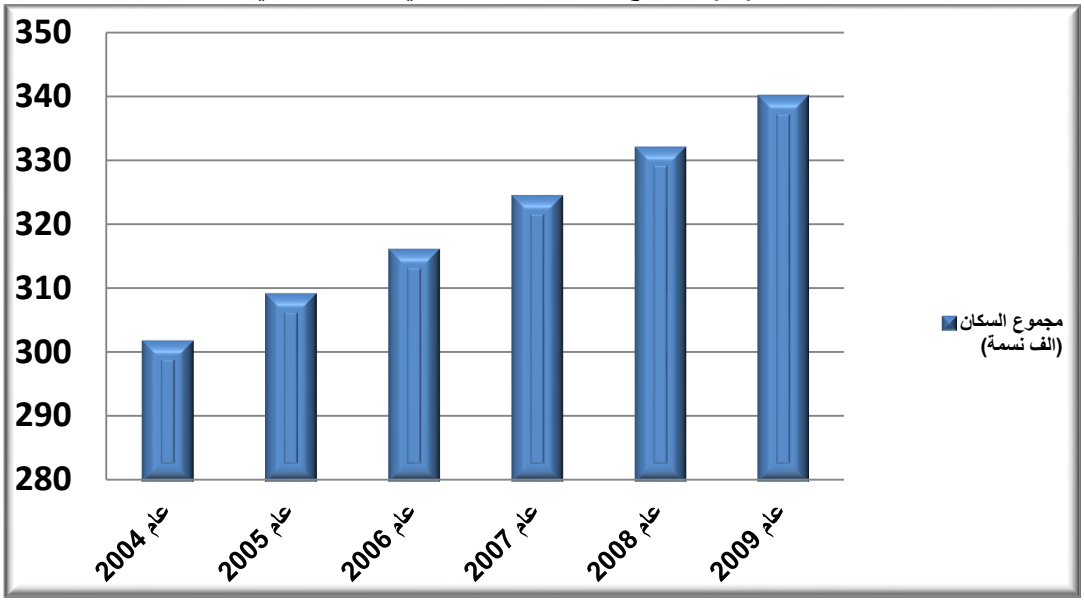

المصدر :. من اعداد الباحث استناد الى المعلومات المتاحه من التقرير العربي الموحد لسنوات عديده

نلاحظ من المخطط (1) ان مجموع سكان الدول العربية في حالة ارتفاع مستمر حيث كان يبلغ (301.884) الف نسمة عام 2004 بينما عام 2009 بلغ (330.991) الف نسمة وهذا دليل على ان نسبة النمو في حالة تصاعدية. حيث بلغ معدل النمو (2.41)% لعام 2003–2009 اما متوسط معدل النمو السنوي فكان كما يلي:{ 9 }

%2.43 =1990–2000

%2.29 =2000–2009

(8) - Wikipedia, the free encyclopaedia :http //en.wikipedia.orglwikilList-of-countries-by-unemployment-rate

(9) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعده سنوات

نلاحظ ان متوسط معدل النمو السنوي للسكان انخفض من 2.43% الى 2.29% للفترة بين (1990–2000)، وهذا يعني ان متوسط معدل النمو في حالة تنازلية.

نلاحظ من الجدول (2) مايلي :{ 10 } {11}

1. تبين ان عدد السكان كان في مصر وبلغ (76.822) الف نسمة كان الاعلى والاقل في البحرين وبلغ (1.215) الف نسمة.
2. ان معدل البطالة في بعض الدول العربية بلغ اعلى معدل في موريتانيا وكانت نسبتهُ (30.3%) اما اقل نسبة فكانت من حصة قطر وبلغت (0.3%).
3. كان عدد العاطلين في بعض الدول العربية حيث بلغ في دولتي قطر والكويت اقل نسبة وهي (4) بالالف، اما اعلى عدد للعاطلين فكان (2375) بالالف في مصر.
4. عند النظر الى معدل البطالة بين الذكور والاناث نلاحظ ان اقل معدل كان في الكويت وبلغ (0.8%) بالنسبة للذكور واقل معدل للاناث (3.1%) اما اعلى معدل فكان لموريتانيا بالنسبة للذكور وبلغ (29.7%) وللاناث بلغ (30.4%).
5. تشير معلومات الجدول السابق ان نسبة النساء بين العاطلين في الكويت احتلت اعلى نسبة بلغت (84.9%) واقل نسبة في الجزائر حيث بلغت (29.9%).
6. كانت نسبة الشباب من العاطلين في الكويت اقل نسبة وبلغت (30.9%) واعلى نسبة في قطر وكانت النسبة (55.6%).
7. سجلت نسبة الجامعيين العاطلين حيث بلغت اعلى نسبة في السعودية ومقدارها (55.9%) واقل نسبة في الكويت ومقدارها (1.4%).
8. عند النظر الى نسبة طالب العمل لاول مرة نلاحظ ان اعلى نسبة كانت في مصر ومقدارها (93.0%)، واقل نسبة في الجزائر ومقدارها (38.0%).
9. سجل نسبة معدل العاطلين لاكثر من سنة في المغرب اعلى نسبة وهي (69.5%)، اما اقل نسبة فكانت حصة السعودية وبلغت(19.0%).

المبحث الثاني : واقع البطالة في العراق :

إن قوة العمل هي العنصر الأساسي لخلق المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في رقي مستوى المعيشة للفرد والمجتمع وهي الوسيلة لتحقيق التنمية وهدفها . واهم مصدر لهذه القوة هي السكان . حيث تتناسب نسبة السكان النشطون تناسبا طرديا مع معدل نمو السكان فكلما زاد معدل نمو السكان كلما ارتفعت نسبة السكان النشطون اقتصاديا , ولهذا يعد العراق من المجتمعات التي ترتفع فيه نسبة السكان النشطون اقتصاديا وذلك لارتفاع معدلات النمو السكاني السنوي الذي تجاوز 3% . حيث يشير جدول (3) إلى سكان العراق من 2003 – 2009 ونسبة السكان النشطون ومعدل البطالة .{ 4 }،{ 12 }

(10)- www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp

(11) - www.arabvounteering.org/corner/avt25266.htm

(4) - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة .

(12)– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة لسنوات (2003 – 2008) ، ،ص2 .

جدول (3) يبين سكان العراق ونسبة السكان النشطون ومعدل البطالة للمدة (2003 – 2009)

السنة	مجموع السكان (نسمة)	مجموع السكان النشطون (نسمة)	نسبة السكان النشطون %	معدل البطالة %	مجموع العاطلون عن العمل (نسمة)
2003	26340000	11615940	*%44.10	28.10	3264079
2004	27139000	13162415	*%48.50	26.80	3527527
2005	27963000	13855666	*%49.55	17.97	2489863
2006	28810000	14324332	*%49.72	17.50	2506758
2007	29682000	16048638	%54	-	-
2008	31895000	16761319	%52.6	15.34	2571186
2009	32105000	17360140	%54	-	-

- المصدر :- الجدول من اعداد الباحث استنادا للمعلومات المتاحه من احصائيات وزارة التخطيط وتقاريها السنوية والفصلية .
- المعلومات غير متاحه

- من خلال الجدول (3) يتضح إن الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 أصبح يعاني من مشكلة البطالة بشكل واضح وبكافة أنواعها حيث وصلت إلى ما نسبته 28.10% والتي تمثل أكثر من نصف السكان النشطين وهي تشكل نسبة كبيرة وخطيرة جدا . ويعود السبب في ذلك إلى شل حركة نشاط الاقتصاد الوطني نتيجة لما دمرته الحرب من بنى تحتية وما تبعها من أعمال تخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة الأمر الذي جعل مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبة كبير جدا . ومما ضاعف المشكلة سوءا الإجراءات التي اتخذتها سلطة الائتلاف في حينها والموضحه في المخطط (2) ومنها :

مخطط رقم (2) يوضح اجراءات سلطة الائتلاف {2}

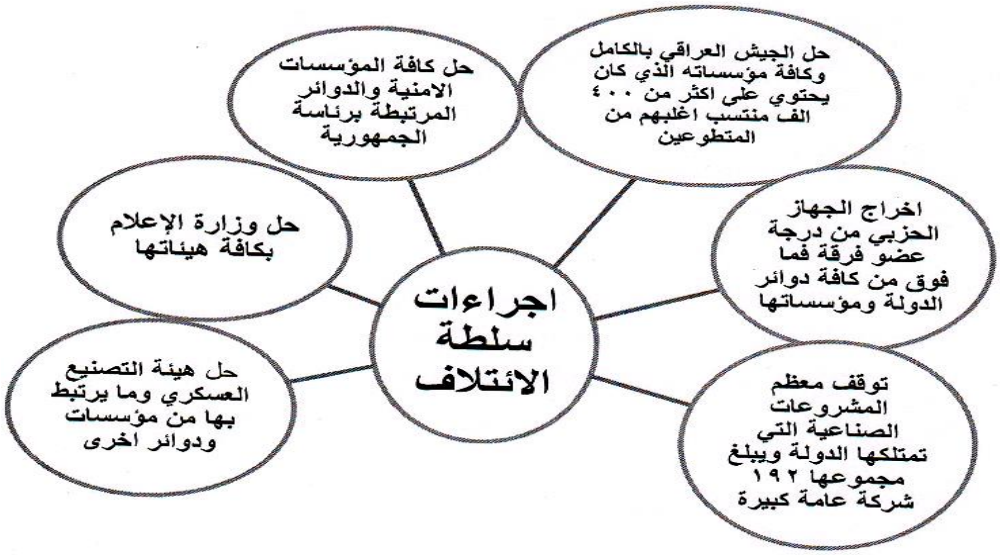

المصدر :ـ من اعداد الباحث استنادا الى المعلومات المتاحة من د. احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 . وقد وضح المخطط اجراءات سلطة الائتلاف التي كان احد اسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 .

وفي ظل هذه السياسة التي اعتمدت تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدنى المستوى المعاشي وانتشرت البطالة بشكل سافر وكانت احد أهم الأسباب التدهور الأمني وزيادة العنف . {2} ونجد إن البطالة أصبحت ظاهرة واسعة طالت معظم شرائح المجتمع ليس فقط محدودي التعليم وإنما امتدت لتشمل خريجي الجامعات بل وحتى بعض حاملي الشهادات العليا . حيث تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى إن البطالة وصلت في العراق عام 2003 إلى 28.10% من نسبة السكان النشطين أي للفئة العمرية بين 15 – 63 سنة والبالغ نسبتها 44.10% من مجموع السكان البالغ عددهم 26340000 مليون نسمة أي إن هناك 3264079 مليون عاطل تقريبا . وفي عام 2004 بلغت نسبة البطالة في العراق 26.80% من السكان النشطين والبالغ نسبتهم 48.50% من مجموع سكان العراق البالغ عددهم 27139000 مليون نسمة أي إن هناك 3527527 مليون عاطل عن العمل . واستمرت بالانخفاض التدريجي وببطء حتى وصلت في عام 2008 إلى ما نسبته 15.34% من مجموع السكان النشطين البالغ نسبتهم 52.60% من مجموع السكان البالغ عددهم 31895000 مليون نسمة .

وهذا يعني إن هناك أكثر من 2571186 مليون عاطل وهو رقم كبير جدا . فضلا عن العمالة الناقصة والتي تعرفها منظمة العمل بأنهم العمال الذين لديهم عمل ولكن يرغبون في الحصول على المزيد من العمل أو نوع آخر من العمل وهؤلاء يشكلون أيضا نسبة كبيرة .

حيث يشير مسح البطالة للأعوام 2003 , 2004 , 2005 إلى إن نسب البطالة الناقصة هي 23.5% , 31.0% ، 30.3% على التوالي . فيما أشار مسح البطالة لعام 2006 بان العمالة الناقصة وصلت إلى 10.38% ، وارتفعت عام 2008 إلى 28.27% .{ 13}.

المبحث الثالث : أسباب ارتفاع نسب البطالة في العراق وما تتركه من آثار على المجتمع :

أولا : الأسباب :

(1) تتحدد استمرار نسب البطالة في جانبي العرض والطالب . ففي جانب العرض فان النمو السكاني المتزايد في العراق والذي يعد من أعلى بلدان العالم خصوبة أي ارتفاع في النمو السكاني السنوي والذي تجاوز أل 3% , هو المصدر الرئيسي في زيادة عرض العمل , إذ يجب أن يكون هناك شرط تعيين مستوى امثل من السكان وهذا له علاقة وثيقة جدا باقتصاديات الحجم . {14}.

من جدول (3) نلاحظ ارتفاع أعداد السكان النشطون من 11615940 مليون نسمة عام 2003 إلى 14324332 مليون نسمة عام 2006 , والى 17360140 مليون نسمة عام 2009 .

---

(2) - {الراوي ، د. احمد عمر , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , الجامعة المستنصرية , 2009 .ص4.

(13) - القريشي ، د. مدحت , التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات – جامعة البلقاء التطبيقية، السلط ، الأردن ، 2007، ص 7 .

(14) – زيني ، د. محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والنشر ، بغداد ، 2009 ،ص9.

أما من جانب الطلب على القوى العاملة فان تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب اكبر قدر ممكن من هذه القوى نتيجة لعدم قدرته على مواكبة الزيادة الحاصلة في القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنويا عن طريق إيجاد فرص عمل لها وضعفه للأسباب التالية:.

1 – تركز برامج الدولة على التحول إلى اقتصاد السوق وما رافق ذلك من تغيرات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتلكؤ هذه البرامج .

2 –توقف اغلب شركات القطاع العام وانخفاض كبير في القدرات الإنتاجية للبعض منها .

3 – عدم قدرة القطاع الخاص اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف رأس المال وهروب الكثير منه إلى الخارج .

4 – عدم الاستقرار السياسي والأمني .

5 – الفساد الإداري والمالي المستشري في اغلب مؤسسات الدولة . .

6 – تركز رأس المال في أيدي فئة قليلة من المواطنين والذين يفضلون الاستثمار في الخارج .

7 – الانفتاح على البضائع المستوردة وسياسة الإغراق التي اتبعت في الأسواق العراقية من قبل دول الجوار ، أدت إلى توقف اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الشعبية .

ثانيا :الآثار الناجمة عن البطالة :

تعد البطالة احد اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات في الكثير من الدول ومنها العراق نتيجة للآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي تتركها على فئات المجتمع بصورة عامة ، حيث تعتبر مشكلة البطالة هي

محور مشاكل وأزمات المجتمع وما يعانيه من تفشي العديد من الظواهر السلبية كالعنف والجريمة بكافة أنواعها، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي ، فضلا عن أنها تعيق عملية النمو الاقتصادي . وتعتبر القيد المطوق والمحدد لحلقة الفقر في البلدان المتخلفة . {15} ،{1}

(1) - الربيعي ، فلاح خلف ، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن / العدد 2254 ، سوريا ، 2008 . ص 36

(15) - كي , جي , بتن , الإحصاء السكاني نظرية وسياسة، ترجمة د. عادل عبد الغني محبوب و سهام صديق خروفه ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 1999 . ص11

مخطط (3) يوضح الاثار الناجمة عن البطالة في العراق

المصدر :ـ من اعداد الباحث استنادا الى المعلومات المتاحة من :ـ

المبحث الرابع :الاطار الميداني

بموجب استمارة الاستبيان التي تم اعدادها لهذا البحث تم التوصل الى ما يلي :. .

اولا: عرض نتائج البحث:

1- مجتمع البحث والقيمة : شمل البحث العاطلين عن العمل وقد تم اختيار (210) عينة عشوائية من مجتمع البحث ، وقد وزعت (210) استمارة استبانة وتم استرجاع (200) فقط ، اي مانسبته 95%.

2- نموذج الاستبيان : تضمن الجزء الاول منها مجموعة من المعلومات وهي الجنس ، العمر ، المؤهل الدراسي، عدد سنوات البطالة ، الحصول على فرصة عمل سابقا .واسئلة عن الاسباب والمقترحات لمعالجة البطالة .

ثانياً:عرض نتائج تحليل الاستبيان:

1- **خصائص عينة البحث**

جدول (5) يوضح معلومات عامة شملت (الجنس ، العمر ، المؤهل الدراسي ، عدد سنوات البطالة ، الحصول على فرصة عمل سابقا)

الخصائص	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	113	53.81
	اناث	87	41.43
العمر	40_50	82	39.05
	30_40	67	31.9
	25_30	51	24.29
المؤهل الدراسي	دكتوراه	8	3.81
	ماجستير	22	10.48
	بكلوريوس	105	50
	دبلوم فني	52	24.76
	اعدادية فما دون	13	6.19
عدد سنوات البطالة	5_1	34	16.19
	10_6	42	20
	15_11	33	15.71
	20_16	79	37.62
	21فأكثر	12	5.714

الحصول على فرصة عمل سابقا	نعم كلا	62 138	

الجدول من اعداد الباحث استنادا للمعلومات المتاحة من استمارة الاستبيان

2- عرض نتائج استمارة الاستبيان:-

ا- الجنس : تبين ان معظم عينة البحث من الذكور حيث بلغ عددهم (113) وبنسبة مقدارها (53.81 %) في حين كان عدد الاناث (87) وبنسبة مقدارها (41.43 %) وهذا يدل على تدني نسبة الاناث في البطالة.

ب- العمر : اظهرت الاحصائيات ان النسبة الاكبر من افراد عينة البحث تقع اعمارهم في الفئة العمرية مابين 40-50 سنة حيث بلغ (82) بنسبة مقدارها (39.05 %) ، تلتها الفئة العمرية 30-40 سنة وكان عددهم (67) وبنسبة (31.9 %) ، وقد بلغ من هم في الاعمار 25-30 سنة العدد (51) وبنسبة مقدارها (31.9 %).

ج- المؤهل العلمي:لوحظ ان غالبية افراد عينة الدراسة يحملون الشهادات العليا حيث بلغ عددهم (30) ، (8) من حملة الدكتوراه اي نسبته (3.81 %) اما الماستر فبلغ عددهم (22) وكانت النسبة (10.48 %) ، في حين كانت الاكبر هي العدد (105) لحملة شهادة البكلوريوس مانسبته (50 %)، اما حاملي شهادة الدبلوم الفني فكان عددهم (52) اي مانسبته (24.76 %) ، اما عدد حاملي الشهادة الاعدادية فما دون فكان العدد (13) اي مايعادل نسبة (6.19 %).

د- عدد سنوات البطالة حيث توزعت من (1-21)سنة وكانت النتائج كما يلي (16.19 %) ، (20 %) ، (15.71 %) ، (37.62 %) ، (5.714 %) على التوالي لسنوات (1-5) ، (6-10) ، (11-15) ، (16-20) ، (21- فأكثر) وان اعلى نسبة هي للبطالة هي للسنوات (16-20) حيث بلغت (37.62).

هـ - الحصول على فرصة عمل سابقة كانت الاجابة (62) بنعم ،(138) كلا. مما يدل على انه عدم وجود فرص هي الاكثر تداولا بين العاطلين .

3- عرض نتائج الاجابات في الجدول (6)

يوضح الجدول رقم (6) التكرارات بحسب اجابات افراد العينة على الاستبيان الموزع ، وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي واعطاء الاوزان التالية:-

لا اتفق بشدة (1) ، لا اتفق (2) ، محايد (3) ، اتفق (4) ، اتفق بشدة (5) ، في حساب الوسط الحسابي والترتيب

جدول (6) -يوضح اسباب البطالة والمقترحات والحلول

الفقرات	1	2	3	4	5
الاسباب:					
1- كثرة عدد السكان وقلة فرص العمل					41
2- حل بعض الوزارات والدوائر				32	

3- توقف شركات القطاع العام		10			
4- عدم قدرة القطاع الخاص اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي	22				
5- عدم الاستقرار السياسي والامني		50			
6- الفساد الاداري والمالي 7-تركز المال في ايدي قلة يفضلون الاستثمار خارج العراق		12			20
8- الانفتاح على البضائع المستوردة وسياسة الاغراق					13
المقرحات والحلول					
1- تفعيل قانون التقاعد والعمل		63			
2- فتح المجال امام الاستثمار الاجنبي				47	
3- فتح مشاريع خاصة جديدة تواكب عدد الخريجين والمؤهلات العلمية المتطورة					90

يوضح الجدول رقم (6) مايلي :

1- اهم الاسباب كانت الاكثر اهمية هي :. كثرة عدد السكان وقلة فرص العمل ، والفساد المالي والاداري ، والانفتاح على البضائع الاجنبية وسياسة الاغراق حسب المتوسط العام المرتفع.

2- المقترحات والحلول التي كانت اكثر اهمية هي :. فتح مشاريع خاصة جديدة تواكب عدد ومؤهلات الخريجين ، حسب المستوى العام المرتفع.

صدق البحث:

حيث تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة بلغ عددها (20) فردا من العاطلين عن العمل بتاريخ 2010/5/1 ، ثم اعيد توزيع الاستبيان مرة اخرى بتاريخ 2010/5/15 على نفس العينة ، لان الاجراء الشائع لتحديد درجة الثبات هو اعادة الاختبار كاملا وباستخدام نفس الافراد وتحت نفس الظروف وايجاد معامل ارتباط للنتائج التي نحصل عليها من المرتين. وقد استخدم الباحث معامل الارتباط البسيط (بيرسون) للاختبارين الاول والثاني حيث حصل على معامل ارتباط عالي بلغ (0,84) مما يدل على ان هذا الاستبيان يتمتع بثبات عالي ، لان الاختبار الذي يتمتع بالثبات يجب ان يعطي نفس النتائج اذا ما اعيد تطبيقه على نفس العينة في فترتين مختلفتين.

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات :

أولا: الاستنتاجات :

1-زيادة النمو السكاني يعد المصدر الرئيسي لقوة العمل , ولعدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير فرص العمل , يعد أهم مصدر للبطالة .

2-ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب القوى العاملة في سوق العمل العراقي , بسبب توقف معظم شركات القطاع العام أو تشغيلها بكفاءة اقل .

3-سياسة الإغراق للسوق العراقية المتبعة من قبل دول الجوار وما تبعها من توقف الصناعات المتوسطة والصغيرة , وتأثر الصناعات الشعبية .

4-تلكؤ برامج الانتقال إلى اقتصاد السوق وفشل خصخصة القطاعات التي ركزت عليها الدولة بسبب الوضع الأمني والسياسي غير المستقر .

5-ضعف القطاع الخاص وهروب رؤوس أمواله إلى الخارج خوفا من الأوضاع الأمنية الغير مستقرة وما رافقها من عمليات خطف وقتل ومساومة , وبالتالي عدم قدرته من سد الفجوة الحاصلة نتيجة لانسحاب القطاع العام من الأنشطة الاقتصادية .

6-لم يستطع الاستثمار الأجنبي من العمل بشكل جدي ومريح ليأخذ دوره في عجلة الاقتصاد الوطني نتيجة لتخوفه من عدم الاستقرار , وعدم قدرة قانون الاستثمار على تشجيع المستثمر الأجنبي للعمل داخل العراق .

ثانيا: التوصيات :

(1) . اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من النمو السكاني المتزايد , حيث أن شرط تعيين مستوى من السكان له علاقة وثيقة جدا باقتصاديات الحجم .

(2) . ضرورة تنشيط دور القطاع العام بشكل مؤقت من خلال تأهيل الشركات المتوقفة والتي تعمل بمستوى اقل لاستيعاب اكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة .

(3) وضع حد لسياسة الاستيراد العشوائي وتحيد مواصفات المواد المستوردة والتي لا يتمكن السوق العراقية من توفيرها , وإخضاعها للسيطرة النوعية للتأكد من مطابقة مواصفاتها للمواصفات العالمية .

(4) الاهتمام بالمشاريع المتوسطة والصغيرة , حيث أن اغلب الأيدي الوطنية العاملة تسحبها الصناعات المتوسطة والصغيرة .

(5) تنشيط ودعم القطاع الخاص , عن طريق تسهيل القيام بمهامه وذلك بإعفاء السلع الإنتاجية التي يستوردها من الضريبة الكمركية وتوفير المتطلبات اللازمة لعمل تلك الادواة ومنحه القروض والمساعدات المالية بتسهيلات مصرفية .

(6) . تفعيل قانون الاستثمار الأجنبي وتسهيل مهمته بما يتلاءم والظروف العراقية غير الآمنة وغير المستقرة واستثماره لتشغيل اكبر قدر ممكن من القوى العاملة الوطنية .

المصادر :

1 - الربيعي ، فلاح خلف ، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن / العدد 2254 ، سوريا ، 2008 .

2 - الراوي ، د. احمد عمر , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , الجامعة المستنصرية , 2009 .

3 - تيشوري ، عبد الرحمن ، الحوار المتمدن العدد 1424/ المعهد الوطني للإدارة العامة ، سوريا ، 2006 .

4 -وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة .

5 - عجمية ، د. عبدالعزيز واخرون تطور الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971 .

6 - عبدالكاظم ، د.عبدالكريم كامل ، النظم الاقتصادية المقارنه ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، 1988.

7- www.un.org

8 - Wikipedia, the free encyclopaedia :http //en.wikipedia.orglwikilList-of-countries-by-unemployment-rate

9 - - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعده سنوات .

10–www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp

11 - www.arabvounteering.org/corner/avt25266.htm

12 – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة لسنوات (2003 – 2008) .

13 - القريشي ، د. مدحت , التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات – جامعة البلقاء التطبيقية، السلط ، الأردن ، 2007 .

14 – زيني ، د. محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والنشر ، بغداد ، 2009 .

15- . بتن ، كي ، جي ، الإحصاء السكاني نظرية وسياسة ، ترجمة د. عادل عبد الغني محبوب و سهام صديق خروفه ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 1999 .